د/ إبراهيم ابراش

ورقة تقدير موقف حول الانتخابات المحلية

للتوزيع على أعضاء المجلس الاستشاري واللجنة المركزية والمجلس الثوري

انتخابات محلية أم استكمال لمخطط انقلابي ؟

حتى قبل الانقسام ومنذ الانتخابات الأولى عام 1996 حذرنا من الأهداف الخفية لواشنطن وتل أبيب وإصرارهم على إدراج الانتخابات كجزء من الاتفاق ، حيث إن هؤلاء لم يكن هدفهم تعليم الشعب الفلسطيني الديمقراطية والالتزام بمن ينتخبهم الشعب بل تغيير طبيعة الصراع ، من صراع الكل الفلسطيني في مواجهة الاحتلال إلى صراع الفلسطينيين مع بعضهم البعض على السلطة ومنافعها ، وجاءت الانتخابات التشريعية في يناير 2006 لتؤكد هذه التخوفات ، حيث استغلت حركة حماس الانتخابات للانقلاب على السلطة الوطنية و المشروع الوطني .

بالرغم من ذلك ارتضى الشعب العملية الانتخابية ونتائجها ما دامت غالبية القوى السياسية ارتضت الاحتكام للقانون الاساسي ولقانون الانتخابات ، ولمبدأ الانتخابات باعتبارها آلية لممارسة السلطة في إطار سلطة الحكم الذاتي واستحقاقات اتفاقية أوسلو لإدارة أمور الحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة باعتبارها وحدة جغرافية واحدة ، دون أن تمس أو تؤثر الانتخابات على مرجعية منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد لكل الشعب في الداخل والخارج ، ودون أن تتجاوز الانتخابات واقع أن الشعب الفلسطيني ما زال يعيش مرحلة التحرر الوطني ومن حقه اللجوء لكل أشكال المقاومة المشروعة لمواجهة الاحتلال .

ولكن الانتخابات ليست آلية أو ممارسة قائمة بذاتها ومنفصلة عن السياسة العامة أو الاستراتيجية الوطنية الشمولية ، كما لا يمكن عزلها عن المتغيرات التي تطرأ على مجمل مؤسسات النظام السياسي والثقافة السائدة في المجتمع ، أيضا لا يمكن التعامل مع الانتخابات المحلية بمعزل عن بقية مسلسل الانتخابات وعن المتغيرات الجيوسياسية التي تطرأ على النظام السياسي ، وخصوصا إن مست هذه المتغيرات الوحدة الجغرافية والسياسية للنظام السياسي .

مع استمرار غياب استراتيجية وطنية متكاملة وبرنامج وطني يحيط بكل قضايانا ، تأتي مسألة الانتخابات المحلية لتُظهِر خطورة ممارسة حق قانوني بطريقة ارتجالية ودون الأخذ بعين الاعتبار واقع الحالة السياسية الفلسطينية الراهنة في ظل الانقسام واختلافها عن الحالة التي تم فيها وضع القانون الأساسي وقانون الانتخابات ، أيضا تجاهل أن الانتخابات المحلية حلقة من مسلسل الانتخابات ولا يمكن التعامل معها بمعزل عن بقية المنظومة الانتخابية .

مع كامل التقدير للحكومة وجهودها ورغبتها في عدم تعطيل الانتخابات المحلية كاستحقاق دستوري ، إلا أن طبيعة الظروف الراهنة وخصوصا الانقسام واستمرار حركة حماس في رفض المرجعيات المؤسِسة للسلطة والنظام السياسي ، وهيمنة نخبة من خارج المدرسة الوطنية مرتبطة بمصالحها الخاصة ومتعاونة مع اجندة خارجية على القرار السياسي واشتغالها منذ سنوات للانقلاب على الشرعية الفلسطينية والمشروع الوطني ، مع مؤشرات على تنسيق خفي أو على الأقل التقاء مصالح بين هذه النخبة وحركة حماس وأطراف خارجية ، كل يتطلب التعامل مع الانتخابات المحلية كقضية سياسية سيادية تتجاوز اختصاصات الحكومة ، وليست مجرد انتخابات لمجالس خدماتية ، الأمر الذي يتطلب دراسة الموضوع بعمق داخل منظمة التحرير وداخل حركة فتح خصوصا للنظر في تداعيات هذه الانتخابات على المشروع الوطني وعلى حركة فتح ضامنة استمرار المشروع الوطني ومنظمة التحرير الفلسطينية .

إن استمرار الانقسام واستمرار حركة حماس على موقفها ، وطريقة موافقتها على المشاركة في الانتخابات المحلية ، كل ذلك يُثير الشكوك إن كانت دوافعها بالمشاركة ديمقراطية ووطنية ، والزعم بأن الانتخابات المحلية مجرد انتخابات لمجالس خدمية فقط مردود عليه ، فحمولتها السياسية في ظل الاحتقان السائد يجعلها لا تقل أهمية وخطورة عن الانتخابات التشريعية والرئاسية . ونخشى أن حركة حماس تُبَيت لانقلاب جديد على السلطة وعلى المشروع الوطني من بوابة الانتخابات المحلية استكمالا لما جرى مع الانتخابات التشريعية في يناير 2006 .

فأين حركة فتح مما يجري وهل لها دور في قرار إجراء الانتخابات المحلية الآن أم انها مجرد شاهد زور ومسدد فواتير لقرارات تتخذها نخبة من خارج المدرسة الوطنية والمشروع الوطني ؟ حركة فتح قائدة المشروع الوطني والعمود الفقري لمنظمة التحرير هي التي ستتحمل نتائج الانتخابات وليس الحكومة أو النخبة المهيمنة على القرار الوطني .

إن أي قراءة عقلانية للانتخابات المحلية ستصل لنتيجة أنه يشوبها عوار يجعلها تتعارض مع نص وروح القانون الاساس الفلسطيني – مما يتطلب تدخل المحكمة الدستورية - ، ويُستشف ذلك من خلال :

1. الانقسام بدَّل من طبيعة العلاقة بين الضفة وغزة وأوجد حالة سياسية سلطوية وحكومية في قطاع غزة لا تخفي معارضتها للمشروع الوطني ولمنظمة التحرير وللرئيس وللحكومة .
2. غياب الاتفاق بين كل المشاركين بالعملية الانتخابية على المرجعيات والثوابت الوطنية وهو شرط ضرورة لأية عملية انتخابية .
3. إجراء الانتخابات في ظل الانقسام وتفكيك وحدة أراضي الضفة وغزة يتعارض مع القانون الأساسي ومع قانون الانتخابات حيث التأكيد على أن الضفة وقطاع غزة وحدة واحدة تخضع لسلطة وحكومة واحدة .
4. في ظل حالة الانقسام وللاعتبارات المُشار إليها اعلاه لا يبدو أن المجالس المنتخَبة التي تسيطر عليها حركة حماس ستلتزم بالحكومة القائمة وتخضع لوزير الحكم المحلي للحكومة في رام الله ، وإن خضعت له في الضفة فهل ستخضع له في قطاع غزة ؟.
5. إجراء انتخابات بلدية دون الالتزام بإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في مواعيد محددة مسبقا يثير شبهة التقصد في تكريس الانقسام .
6. بسبب الانقسام والمناكفات السياسية لن تتمكن المجالس المنتخبة التابعة لحركة حماس في الضفة الغربية من القيام بعملها بشكل كامل وصحيح ، ونفس الامر بالنسبة للمجالس المنتخبة التابعة لحركة فتح في قطاع غزة ، مما سيؤدي لتعطيل تقديم الخدمات للشعب .

[Ibrahemibrach1@gmail.com](mailto:Ibrahemibrach1@gmail.com)